



مجلة الدراسات الإيرانية  
Journal for Iranian Studies

# مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

---

السنة الأولى - العدد الرابع - سبتمبر 2017

---

تصدر عن



مركز الخليج العربي  
لِلدراستات الإيرانية  
AGCIS

[www.arabiangcis.org](http://www.arabiangcis.org)

# قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظلّ الاتفاق النوويّ

د.أحمد قنديل

رئيس برنامج دراسات الطاقة وخبير العلاقات الدوليّة  
بمركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة

كان أغلب مؤيدي الاتفاق النوويّ بين إيران والقوى الستّ الكبرى، الذي بدأ تنفيذه في 16 يناير 2016، يتوقعون أن يؤدي الاتفاق، وما سيترتب عليه من تخفيف كثير من العقوبات المفروضة على طهران، إلى تحقيق منافع واضحة وفورية لقطاع الطاقة الإيراني، خصوصاً من ثلاث نواح رئيسيّة، هي: أولاً زيادة الإنتاج والصادرات من النفط والغاز الطبيعيّ، ومن ثمّ الإيرادات العامّة للدولة. ثانياً السماح للبنوك الإيرانيّة بالانضمام إلى نظام تحويل الأموال، الأمر الذي من شأنه تسهيل وجذب الاستثمارات الأجنبية في مشروعات الطاقة الإيرانيّة المختلفة. ثالثاً السماح للسلطات الإيرانيّة بالوصول إلى الأصول الأجنبية المجمّدة في الخارج، ومن ثمّ زيادة الإنفاق على تحديث قطاع الطاقة، خصوصاً أن ما يقرب من نصف إنتاج إيران يأتي من حقول النفط التي بدأ استغلالها منذ أكثر من 70 عاماً.



لم تتحقق التوقعات الكبيرة التي صاحبت توقيع الاتفاق النووي، الذي يطلق عليه رسمياً «خطة العمل الشاملة المشتركة» (Joint Comprehensive Plan of Action)، بشأن إنعاش قطاع الطاقة الإيراني، رغم مرور نحو عشرين شهراً على بدء تنفيذ الاتفاق بين إيران والقوى الست الكبرى، وهي الولايات المتحدة والصين وروسيا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة<sup>(1)</sup>.

وفي الواقع، نَبَعَتْ هذه التوقعات من الآثار الوخيمة التي ضربت قطاع الطاقة الإيراني نتيجة تشديد العقوبات الدوليّة على إيران لمنعها من تطوير برامجها النوويّة والصاروخية ودعم الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان، فقبل تنفيذ «خطة العمل الشاملة المشتركة» تبنت كل من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي<sup>(2)</sup>، مجموعة معقدة من الجزاءات والعقوبات ضد إيران، ممّا أدّى إلى دفع شركات النفط الدوليّة، وخصوصاً الأوروبيّة منها، إلى وقف أنشطتها ومغادرة إيران، وخفض الصادرات الإيرانيّة من النفط الخام، ومنع الاستثمارات الأمريكيّة والأوروبيّة في قطاع الطاقة الإيراني، واستبعاد إيران من الشبكة المصرفيّة «سويفت»، وإجبار البنوك الكبرى وشركات التأمين، خصوصاً الأمريكيّة والأوروبيّة، على وقف التعامل مع إيران، ومنع شركة ناقلات الخام الإيرانيّة من الوصول إلى الموانئ الأوروبيّة<sup>(3)</sup>.

وقد أسهمت كل هذه الإجراءات في تقييد قطاع الطاقة الإيراني بشكل ملحوظ، فعلى سبيل المثال انخفض إنتاج النفط الخام الإيراني إلى 2,7 مليون برميل/يوم في عام 2013، مقارنة بنحو 3,7 مليون برميل/يوم في عام 2011. ومن جهة أخرى، تراجعت الصادرات الإيرانيّة من النفط الخام أيضاً من 2,6 إلى 1,3 مليون برميل/يوم. ومن جهة أخرى، منعت العقوبات وصول إيران إلى أحدث تكنولوجيا للغاز الطبيعي المسال، وقدّر مسؤولون أمريكيّون في عام 2011 أن إيران خسرت 60 مليار دولار من الاستثمارات في قطاع الطاقة نتيجة انسحاب عديد من شركات النفط الكبرى<sup>(4)</sup>. كما اعترف بذلك وزير النفط الإيراني أيضاً، في يناير عام 2013، للمرة الأولى، بأن إجمالي التراجع في صادرات النفط كلف بلاده ما بين أربعة مليارات وثمانية مليارات دولار شهرياً.

صحيح أن إيران بعد تنفيذ الاتفاق النوويّ زادت إنتاجها وصادراتها من النفط الخام إلى مستويات تقارب تلك التي كانت سائدة قبل فرض العقوبات (نحو 3,7 مليون برميل/يوم)، وصحيح أيضاً أن كثيراً من شركات الطاقة العالميّة الكبرى، سواء من الغرب أو الشرق، «هرولت» خلال العامين الماضيين إلى زيارة طهران من أجل استكشاف إمكانات

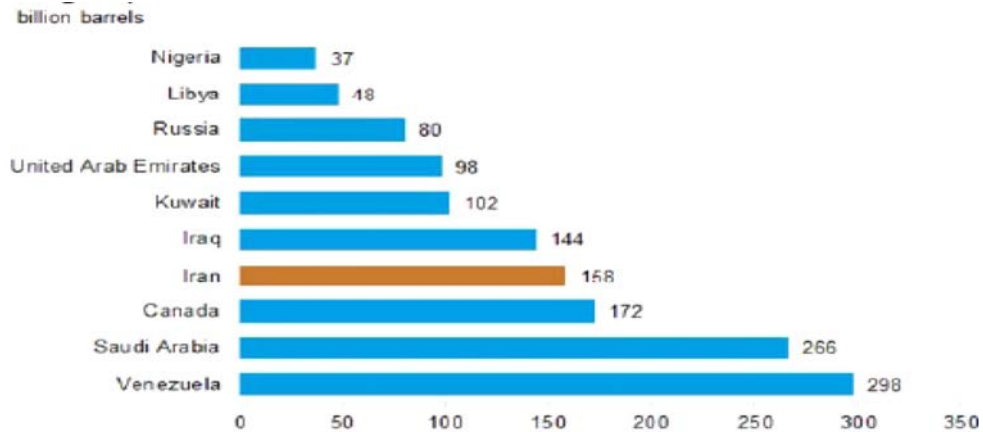
التعاون في قطاع الطاقة الإيراني في ظل الفرص الهائلة هناك، غير أن طهران -حتى كتابة هذه السطور- تبدو أنها لا تزال غير قادرة على زيادة قدراتها الإنتاجية، سواء من خلال ضخ استثمارات محلية أو جذب الاستثمارات الأجنبية للعمل في قطاع الطاقة الإيراني، بل ويتوقع غالبية الخبراء عدم قدرة قطاع الطاقة الإيراني على الانطلاق في المدى المنظور، في ظل حالة الغموض التي تحيط بإيران داخلياً وخارجياً في الوقت الراهن.

وفي ضوء هذه الخلفية، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم مزايا الاتفاق النووي بالنسبة إلى قطاع الطاقة الإيراني، بعد نحو عامين على بداية تنفيذه. وسوف تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، وهي: أولاً/ أهمية قطاع الطاقة الإيراني، وثانياً/ حالة هذا القطاع بعد تنفيذ الاتفاق النووي، وثالثاً/ مستقبل قطاع الطاقة الإيراني.

### أولاً: أهمية قطاع الطاقة الإيراني

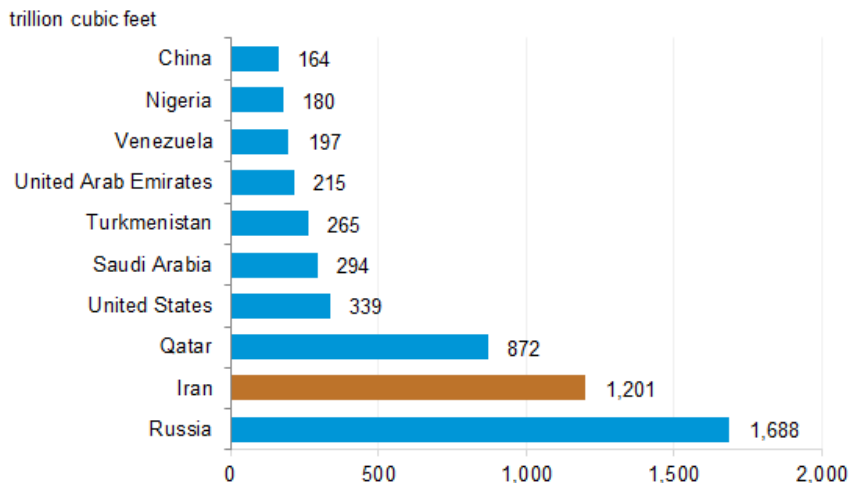
تعدّ إيران من بين أهم عمالقة الطاقة في العالم، لما تمتلكه من احتياطات مؤكّدة من النفط والغاز الطبيعي، إذ تمتلك طهران رابع أكبر احتياطي نفطي مؤكّد<sup>(5)</sup> وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم (6) (انظر الشكلين 1 و2).

شكل (1) أكبر دول العالم من حيث الاحتياطات المؤكّدة من النفط الخام



شكل (2) أكبر دول العالم من حيث الاحتياطيّات المؤكّدة من الغاز الطبيعي، في نهاية 2014

### Largest proved reserve holders of natural gas, end 2014



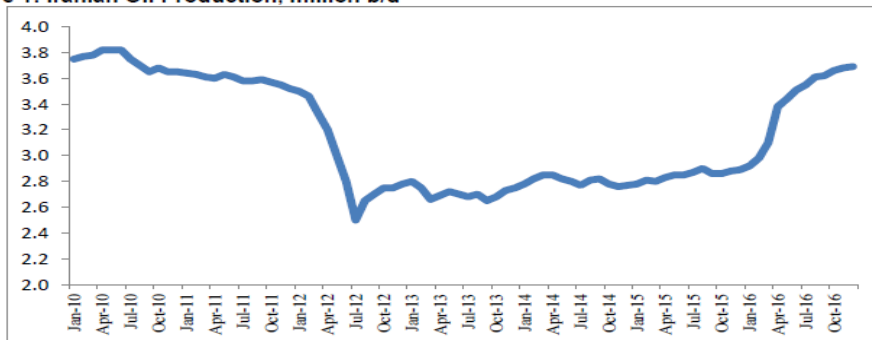
Source: Oil & Gas Journal, January 2015.

ومن ناحية أخرى، تصنّف إيران من بين أكبر عشرة منتجين للنفط الخام<sup>(7)</sup>، ومن بين أكبر خمسة منتجين للغاز الطبيعيّ عالمياً<sup>(8)</sup> (انظر الشكلين 3 و4).

### شكل (3) تطوّر إنتاج إيران من النفط الخام

في الفترة من يناير 2010 إلى أكتوبر 2016، بالـ«مليون برميل/يوم»

Figure 1: Iranian Oil Production, million b/d

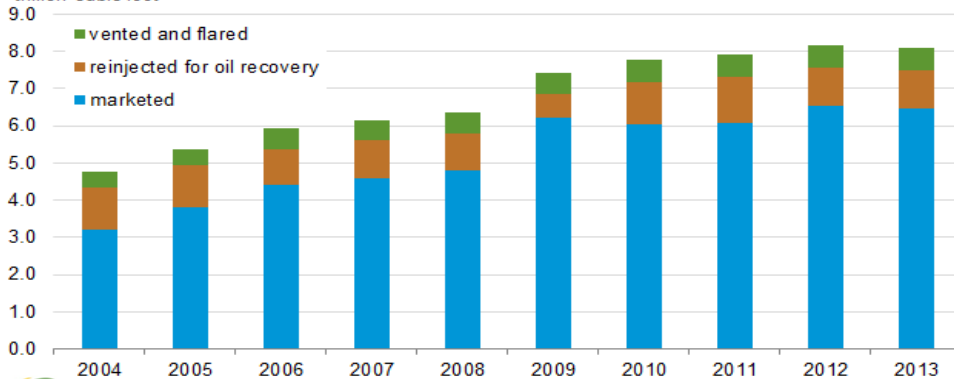


Source: MEES

شكل (4) تطوّر إنتاج إيران من الغاز الطبيعي في الفترة من 2004 إلى 2013، بالتريليون قدم مكعب

### Gross natural gas production in Iran

trillion cubic feet



Source: U.S. Energy Information Administration.

ومن جهة ثانية، تتحكم إيران في مضيق هرمز الذي يُعدّ ممراً رئيسياً لصادرات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، من دول الخليج العربي<sup>(9)</sup>. ومن جهة ثالثة، تُعدّ إيران أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، التي نشأت في عام 1960، لكونها من أكبر الدول المصدّرة<sup>(10)</sup>. ومن جهة رابعة، تحتاج إيران إلى استثمارات ضخمة من أجل تطوير قطاع الطاقة لديها، الأمر الذي يوفر فرصاً هائلة من وجهة نظر كثير من شركات الطاقة العالمية<sup>(11)</sup>. ويوضح جدول (1) تقدير هذه الاستثمارات من جانب بعض المؤسسات المختصة.

جدول (1) تقديرات مؤسسات التمويل للاستثمارات المطلوبة في إيران

لتطوير حقول النفط، القيمة بالدولار

في عام 2016	في عام 2015	
58,5	54,07	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)
60,03	53,12	وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)
55	50	ستاندرد آند بورز
60	55,4	بنك إتش إس بي سي (HSBC)
63	55	بنك باركليز

49,5	53,7	مؤسسة غولدمان ساكس
55	55,6	بنك أوف أمريكا
63	54	ستاندرد تشارترد
52,5	54,5	جي بي مورغان

المصدر: أويل برايس.

## ثانياً: حالة قطاع الطاقة الإيراني بعد تنفيذ الاتفاق النووي

في مواجهة تشديد العقوبات الدولية المفروضة عليها منذ عام 2010، أدخلت الحكومات الإيرانية المتعاقبة عدداً من السياسات المضادة، تحت مظلة ما سماه المرشد الأعلى للثورة، علي خامنئي، «اقتصاد المقاومة». وكان الهدف من معظم هذه السياسات التوسع في استخدام القدرات المحلية، والابتعاد قدر الإمكان عن التعاملات الخارجية، المتمثلة في التجارة والاستثمارات الأجنبية، والتي كان ينظر إليها في ضوء العقوبات على أنها «كعب أخيل»، الذي يهدف إلى تدمير الدولة الإيرانية<sup>(12)</sup>.

وقد انعكست آثار «اقتصاد المقاومة» على قطاع الطاقة الإيراني بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، إذ سعت الشركات المحلية، ولا سيما تلك التابعة للحرس الثوري الإيراني، وهو كيان يخضع للعقوبات المفروضة من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، سواء قبل أو بعد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، إلى سدّ الفجوة التي خلفها انسحاب شركات النفط الدولية من قطاع الطاقة الإيراني. ومع التسليم بنجاح بعض هذه الشركات المحلية في عملها بطريقة أو بأخرى، رغم أن أداءها ظلّ ضعيفاً نسبياً وفقاً لمعايير الصناعة، فإن إيران لم تتمكن من تعويض فقدان التعاون مع الشركاء الغربيين، الذين كانوا مصدرًا مهمًا للتكنولوجيا والتمويل، ممّا أدى إلى استمرار التدهور الذي أصاب قطاع الطاقة الإيراني نتيجة العقوبات القاسية عليه.

ومن ناحية أخرى، ونتيجة لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في يناير 2016، وقيام الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بإلغاء العقوبات على قطاعي الطاقة والتمويل بشكل كامل<sup>(13)</sup>، تخلّصت طهران من معظم القيود «الثقيلة» التي كبّلتها في السنوات الست السابقة<sup>(14)</sup>. فمن جهة، لم يعد هناك أي قيود على الصادرات الإيرانية من النفط الخام أو الغاز الطبيعي. ومن جهة ثانية، أصبح الباب مفتوحاً، إلى حدّ كبير، أمام الاستثمارات

الأجنبية، وخصوصاً الأوروبية والآسيوية، للعودة إلى إيران من جديد، خصوصاً بعد أن سُمح للبنوك وشركات التأمين الأوروبية بتسهيل الأعمال والتجارة مع إيران مرة أخرى. وخلال عام 2016، وقّع عدد من شركات النفط الدولية الكبرى عدة مذكرات تفاهم مع الحكومة الإيرانية للعمل في قطاع الطاقة الإيراني. ومن أمثلة هذه الشركات: «توتال» الفرنسية، و«شلمبرغير» الأمريكية-الهولندية، و«شل» البريطانية-الهولندية، و«سي إن بي سي» الصينية، و«ينترسهال» الألمانية، و«سيبم» الإيطالية، و«إنكس» اليابانية، و«دي إن أو» النرويجية، و«غازبروم» الروسية (انظر جدول 2).

ورغم هذا العدد الكبير من مذكرات التفاهم التي تم التوصل إليها بعد تنفيذ الاتفاق النووي في يناير 2016، فإن عملية التوقيع على أي عقود تسمح برؤية الاستثمارات جدول (2) مذكرات التفاهم والاتفاقات المبدئية التي وقعتها الحكومة الإيرانية مع شركات الطاقة العالمية للتعاون في استخراج وإنتاج النفط الخام خلال عام 2016

النوع	التاريخ	الحقل	الشركاء	المشغل
مذكرة تفاهم للدراسة	24 يناير	أب تيمور/منصوري	لا يوجد	محطة لوك أوويل
مذكرة تفاهم للدراسة	24 مارس	جنوب أزاديجان	لا يوجد	شركة توتال
مذكرة تفاهم للدراسة	12 أبريل	أربعة حقول في غرب إيران	لا يوجد	شركة ونترشال
مذكرة تفاهم للدراسة	4 مايو	منطقة زاغروس	لا يوجد	شركة أو أم في
مذكرة تفاهم للدراسة	13 يوليو	آبان/بيدر غرب	لا يوجد	شركة زارويج نفط
عقد نفط إيراني	4 أكتوبر	شمال إيران المرحلة 2	لا يوجد	الشركة الفارسية للنفط والغاز
عقد نفط إيراني	4 أكتوبر	كوبال الاستخلاص المحسن للنفط	لا يوجد	الشركة الفارسية للنفط والغاز
عقد نفط إيراني	4 أكتوبر	موران الاستخلاص المحسن للنفط	لا يوجد	الشركة الفارسية للنفط والغاز



مذكرة تفاهم للدراسة	8 أكتوبر	دهلران	لا يوجد	شركة تاتفط
مذكرة تفاهم للدراسة	6 نوفمبر	سومار	لا يوجد	شركة بي جي نيج
مواضيع رئيسية للاتفاق	8 نوفمبر	جنوب فارس المرحلة 11	مؤسسة البترول الوطنية الصينية (30%) شركة بتروفارس (5, 19%)	شركة توتال (50%)
مذكرة تفاهم للدراسة	16 نوفمبر	شنجوله	لا يوجد	شركة دي إن أو
مذكرة تفاهم للدراسة	23 نوفمبر	شادكان/رك سيفيد	لا يوجد	مجموعة بارغاس الدولية
مذكرة تفاهم للدراسة	27 نوفمبر	شادكان/رك سيفيد/بارسي	لا يوجد	شركة شلمبرجير
مذكرة تفاهم للدراسة	6 ديسمبر	شنجوله/بلال/دالاميري	لا يوجد	شركة بي تي بي إي بي
مذكرة تفاهم للدراسة	7 ديسمبر	جنوب آزاديجان/ياداوران/كيش	لا يوجد	شركة شل
مذكرة تفاهم للدراسة	13 ديسمبر	شنجوله/شيشمة كوش	لا يوجد	شركة غازبروم نفط
مذكرة تفاهم للدراسة	22 ديسمبر	جنوب آزاديجان/شيشمة كوش	لا يوجد	شركة بتروناس

Source: Energy Aspects

والتكنولوجيا الأجنبيّة في قطاع الطاقة الإيرانيّ تعثرت بشكل ملحوظ، باستثناء العقد الذي وُقِع في 3 يوليو 2017 بين الحكومة الإيرانيّة وتحالف ثلاثيّ مكوّن من شركة «توتال» الفرنسيّة العملاقة، وشركة النفط الوطنيّة الصينيّة «سي إن بي سي» وشركة «بيتروناس» الإيرانيّة لتطوير المرحلة 11 من حقل «بارس» الجنوبي<sup>(15)</sup>.

ويمكن تفسير هذا التعثر في توقيع العقود مع شركات الطاقة العالميّة رغم تخفيف العقوبات المفروضة على طهران، في العامين الماضيين، إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، فعلى الصعيد الداخليّ جاء تخفيف العقوبات الدوليّة المفروضة على إيران

وسط حالة من الصراع السياسيّ العنيف بين الأجنحة المختلفة المتنافسة على السُّلطة، إذ يوجد معسكران أساسيان، المعسكر الأول يقوده الرئيس الحالي حسن روحاني وحكومته ذات التوجهات المعتدلة نسبياً، ويهدف أنصار هذا المعسكر إلى إعادة دمج إيران، سياسياً واقتصادياً، في المجتمع الدوليّ، إذ يرى هؤلاء أن المواقف الانعزاليّة والصداميّة مع القوى الكبرى أدت إلى فرض العقوبات على إيران، خلال فترة رئاسة الرئيس السابق أحمدّي نجاد، ومن ثمّ فإنّ استمرار مثل هذه المواقف في المستقبل لن يؤدّي فقط إلى تهديد أمن واستقرار الجمهوريّة الإسلاميّة، وإنما أيضاً إلى عدم الاستفادة من الفرص الاقتصاديّة الهائلة المتوافرة في البلاد، ومن ثمّ يدافع أنصار هذا المعسكر عن ضرورة اتباع رؤى إصلاحية في الداخل وانفتاحية مع الخارج من أجل تحقيق المصالح العليا للشعب الإيراني. وفي الانتخابات الرئاسيّة التي جرت عامي 2013 و2017، حقق الرئيس روحاني انتصاراته استناداً إلى هذه الرؤى.

أمّا المعسكر الثاني فيضمّ أولئك ذوي التوجهات الأكثر تشدداً والمقربين من المرشد الأعلى للثورة الإيرانيّة، علي خامنئي، وقوّات الحرس الثوريّ الإيرانيّ. ويؤكد أنصار هذا الفريق أن القوى الكبرى، وخصوصاً الولايات المتّحدة، تعادي الثورة «الإسلاميّة» الإيرانيّة، ومن ثمّ فإنّ التعاون معها لن يثمر أيّ نتائج إيجابيّة، بل هو على العكس سيؤدّي على الأرجح إلى تقويض أسس ومقومات الدولة الإيرانيّة، وبناءً على ذلك يتمسك أنصار هذا الفريق بضرورة توسيع «اقتصاد المقاومة»، وقصر التعاون الدوليّ على أدنى حدّ ضروريّ ممكن.

وقد أثار الصراع على السُّلطة بين المعسكرين الإصلاحيّ والمتشدّد بشكل ملموس على قطاع الطاقة، في صورة التنافس الشديد بين أنصار المعسكرين من أجل السيطرة على هذا القطاع الحيويّ. فمن الناحية التقليدية، كانت شركة النفط الوطنيّة الإيرانيّة، المملوكة للدولة تحت إشراف وزارة البترول، هي المسؤولة عن جميع المشروعات النفطية في البلاد<sup>(16)</sup>، غير أنه خلال فترة الرئيس السابق أحمدّي نجاد دخل الحرس الثوريّ الإيرانيّ بقوة في مشروعات قطاع الطاقة الإيرانيّ، في محاولة لـ«ملء الفراغ» الناجم عن انسحاب الشركاء الغربيين بعد تشديد العقوبات الدوليّة في عامي 2010 و2011. وكان أحد مظاهر هذا التدخل الكبير قيام الرئيس نجاد بتعيين وزير جديد للنفط في عام 2011، وهو رستم قاسمي، رئيس شركة «خاتم الأنبياء» التابعة للحرس الثوريّ الإيرانيّ. وعندما تولى الرئيس الحالي روحاني مهام منصبه بحلول عام 2013 كان

الحرس الثوريّ الإيرانيّ قد دعم موقفه بشكل ملموس وبارز في قطاع الطاقة.

ولمواجهة هذا التنامي الشديد في سيطرة المعسكر المتشدد على هذا القطاع المحوريّ في الاقتصاد والسياسة الإيرانيّة، قرّر الرئيس روحاني اتخاذ عدة إجراءات مهمّة، لعلّ من أبرزها تغيير وزير النفط قاسمي، وتعيين بيجان زنگنه بدلاً منه. ويُعدّ وزير النفط الجديد من ذوي الخبرة والتكنولوجيا، نظرًا لأنه شغل من قبل منصب وزير البترول (1997-2005) ووزير الطاقة (1988-1997). ومن ناحية ثانية، سعى الرئيس روحاني أيضًا إلى إصدار قانون جديد للتعاقد مع الشركات الدوليّة للعمل في قطاع الطاقة الإيرانيّ، والتي كثيرًا ما عبّرت عن عدم حماسها للعمل في إيران في ظل صيغة «عقود إعادة الشراء» (buyback contracts)<sup>(17)</sup>.

وكبديل عن هذه العقود، قدمت الحكومة الإيرانيّة مشروع قانون جديد تحت اسم «عقد البترول الإيرانيّ» (Iran Petroleum Contract)، الذي فجّر جدلاً ساخناً في البرلمان الإيرانيّ ومجلس صيانة الدستور التابع للمرشد الأعلى، الأمر الذي دفع الرئيس روحاني ووزير النفط زنگنه إلى تعديل عدد من بنود هذا المشروع المقترح للقانون الجديد، بشكل يحقق التوازن بين الرغبة في الإصلاح من ناحية، واستيعاب مصالح المعسكر المحافظ، وعلى رأسه الحرس الثوريّ الإيرانيّ، من ناحية أخرى.

وجاءت صيغة «عقد البترول الإيرانيّ» الجديدة، الذي وافق عليه البرلمان الإيرانيّ في سبتمبر 2016، بشكل يوضح هذا التوازن. فمن جهة، سعى العقد الجديد إلى تقديم شروط جذابة لشركات النفط الدوليّة. فعلى النقيض من صيغة العقد القديم القائمة على إعادة الشراء، سمح العقد الجديد بـ«حجز» وليس امتلاك الاحتياطات النفطية لمدة تتراوح بين 20 و25 سنة لتغطية استرداد تكلفة العمل من جانب الشركات<sup>(18)</sup>. كما نصّ العقد الجديد أيضًا على إمكانية حصول الشركات الأجنبية على حقوقها إما نقدًا وإما بالمقايضة في صورة حصة من الإنتاج.

ومن أجل تعزيز بناء القدرات المحليّة، أكّد العقد الجديد على ضرورة شراكة شركات النفط الدوليّة مع الشركات الإيرانيّة، وهو الأمر الذي يضمن مشاركة الشركات الإيرانيّة وأصحاب المصلحة فيها بشكل مباشر في تطوير حقول النفط والغاز الطبيعيّ الإيرانيّ. وعلى هذا النحو، نجح عقد البترول الإيرانيّ الجديد في التوفيق بين أجندة المعسكر الإصلاحيّ القائمة على ضرورة تشجيع «التعاون الدوليّ» من أجل الاستفادة القصوى من الإمكانيات الهائلة لقطاع الطاقة الإيرانيّ من ناحية، وأجندة المعسكر المتشدد

التي تدافع عن «اقتصاد المقاومة» الذي يمنع الأجانب من تقويض مقومات الثورة الإيرانية من ناحية أخرى. ومن أجل ترسيخ هذا «النجاح»، أكدت حكومة روحاني، على لسان وزير النفط زنگنه، أن أكثر من نصف عقود النفط المستقبلية ستُمنح للشركات الإيرانية، وفي مقدمتها تلك التابعة لأنصار المعسكر المتشدد مثل «خاتم الأنبياء» وغيرها، في ظل القانون الجديد لعقد البترول الإيراني. وبالفعل، منحت الحكومة الإيرانية في أكتوبر 2016، وبعد شهر واحد من دخول عقد البترول الإيراني الجديد حيز التنفيذ، عقداً لتطوير أربعة حقول نفطية جديدة لشركة تطوير صناعة النفط والغاز في فارس (POGIDC)، وهي شركة تابعة لشركة «سيتاد اجراي فرمان إمام» (Setade Ejraye Farmane Emam)، التي تعمل تحت إشراف المرشد الأعلى خامنئي.

وفي ضوء كل ذلك، يمكن القول إن الصراع الداخلي بين معسكر الإصلاحيين والمتشددين في إيران يلعب دوراً مهماً في التأثير على استعادة عافية قطاع الطاقة الإيراني، رغم تخفيف العقوبات المفروضة على طهران، في العامين الماضيين. ولولا نجاح الرئيس روحاني في طمأنة المعسكر المتشدد على مصالحه في قطاع الطاقة الإيراني، من خلال إدماج الشركات التابعة له، في المشروعات المستقبلية للقطاع، ما كان من الممكن تمرير عقد البترول الإيراني الجديد، الذي يبدو أنه قد يفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للعودة إلى قطاع النفط الإيراني، كما اتضح من عقد «توتال» المذكور، إلا أن هذا الإدماج للشركات المحسوبة على المعسكر المتشدد من شأنها ألا تلقى ارتياحاً من جانب شركات النفط العالمية، حسبما سيتم توضيحه لاحقاً.

وعلى الساحة الخارجية، واجهت إيران منذ تخفيف العقوبات عليها في يناير 2016 عدة تطورات مهمة أسهمت بشكل كبير في تعثر توقيع العقود مع شركات الطاقة العالمية، رغم تخفيف العقوبات، لعل من أهمها ما يلي:

1- انخفاض الأسعار العالمية للنفط حالياً بمقدار أكثر من النصف، مقارنة بالحال في منتصف عام 2015، مما شكّل تحدياً كبيراً لدخول شركات جديدة إلى قطاع الطاقة الإيراني من أجل زيادة الإنتاج، خصوصاً أن كثيراً من هذه الشركات اضطرت إلى تسريح نسبة كبيرة من عمالها مؤخراً لانخفاض أرباحها، وفي نفس الوقت وفي ظل انخفاض أسعار النفط عالمياً، وجدت الحكومة الإيرانية صعوبة كبيرة في جذب شركات الطاقة العالمية للعمل في تطوير الإنتاج النفطي، نظراً للتراجع النسبي في موقف الحكومة التفاوضي في مواجهة هذه الشركات، فقد كان على المفاوض الإيراني إما أن يقبل

بتقليل نسبة أرباح الحكومة للتوصل إلى اتفاق مقبول من جانب الشريك الأجنبي، وإما خسارة هذا الشريك، خصوصاً مع بروز التطور التالي.

كما أن اتفاق منظمة «أوبك» في نوفمبر 2016 على تجميد حجم إنتاج إيران النفطي وتجديد الاتفاق في مايو 2017 واحتمالية التجديد مستقبلاً ما دامت الأسعار العالمية منخفضة، سيضع عقبة إضافية أمام الشركات الأجنبية لزيادة الإنتاج النفطي في إيران في الوقت الحالي.

2- ألفت توجّهات الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، الذي تولى السُلطة في 21 يناير 2017، بظلال سوداء على قطاع الطاقة الإيراني كجزء من عدم اليقين الأوسع نطاقاً بشأن مستقبل العلاقات الإيرانية-الأمريكية وتنفيذ الاتفاق النووي، الذي على أساسه خُفّفت العقوبات المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي، فقبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية وبعدها أعرب الرئيس ترامب عن عدم موافقته على الاتفاق النووي مع طهران، واصفاً إياه بأنه «واحد من أسوأ الصفقات التي سيذكرها التاريخ».

كما أكّدت الإدارة الجديدة أيضاً أن الإجراءات الإيرانية الأخيرة، المتمثلة في اختبارات الصواريخ الباليستية وإثارة الاضطرابات الإقليمية في سوريا والعراق واليمن ولبنان، سوف تُواجه بحزم، وفي هذا السياق قرّرت الإدارة الأمريكية، في 3 فبراير 2017، إضافة 25 كياناً جديداً تابعاً للحرس الثوري الإيراني لقائمة العقوبات نتيجة أنشطتها في مجال الصواريخ ودعم الإرهاب.

وإلى جانب ذلك، أعلنت القمّتان، الخليجية-الأمريكية والإسلامية-الأمريكية، اللتان انعقدتا في الرياض في شهر مايو 2017، أنّ إيران هي الراعي الأول للإرهاب في العالم، وفي يونيو 2017 صوّت مجلس الشيوخ الأمريكي بغالبية ساحقة على قانون جديد من أجل تشديد العقوبات على إيران بعد اتهامها بـ«دعم الأعمال الإرهابية في العالم»<sup>(19)</sup>. وفي 18 يوليو 2017 أعلنت إدارة الرئيس ترامب عن فرض عقوبات جديدة على إيران بسبب برنامجها للصواريخ الباليستية، وما تقول عن دعمها لمنظمات إرهابية. وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إنّ العقوبات الجديدة ستطال 18 من الشخصيات والمؤسسات الإيرانية، مشيرة إلى أن جميع المشمولين ضالعون بدعم برنامج الصواريخ الباليستية أو يعملون ضمن قوَّات الحرس الثوري الإيراني. وانتقد بيان الخارجية الأمريكية إيران أيضاً لدعمها الحكومة السورية وجماعات من أمثال حزب الله وحماس.

وفي ظلّ مثل هذه التوجهات المتشددة تجاه طهران، تخوفت مجموعة كبيرة من شركات الطاقة العالميّة من المخاطرة في توجيه استثماراتها إلى قطاع الطاقة الإيرانيّ، وكان التقدير السائد لدى معظم هذه الشركات أن الإدارة الأمريكيّة الحاليّة، خصوصاً مع وجود أغلبيّة جمهوريّة في الكونغرس، سوف يكون بوسعها الانسحاب، في أي وقت، من الاتفاق النوويّ مع إيران، بشكلٍ أحاديّ، ومن ثمّ قد تقع هذه الشركات في مرمى العقوبات الأمريكيّة على إيران، خصوصاً في ضوء إمكانيّة تطبيق القوانين الأمريكيّة خارج الحدود الإقليميّة (في الماضي قامت المحاكم الأمريكيّة بتغريم المصارف الأوروبيّة المدانة بالتعامل مع إيران بنحو 13 مليار دولار)، فضلاً عن احتمال قيام الولايات المتّحدة بفرض عقوبات جديدة على إيران، وقد شهد الكونغرس الأمريكيّ بالفعل عدة مبادرات في هذا الشأن.

### ثالثاً: مستقبل قطاع الطاقة الإيرانيّ

يبدو أن قطاع الطاقة الإيرانيّ يقف حالياً في مفترق طرق رئيسيّ بعد تخفيف العقوبات الدوليّة المفروضة على إيران، وهو الأمر الذي برز في العامين الماضيين نتيجة عدة عوامل رئيسيّة، لعل من أهمّها: الصراع السياسيّ الداخليّ الشديد بين معسكر الإصلاحيين ومعسكر المتشددين، وتراجع أسعار النفط عالمياً، والتوجهات المناوئة لطهران من جانب إدارة الرئيس الأمريكيّ الجديد ترامب.

هذه العوامل الثلاثة من المرجح أن تستمر في المدى القريب، فإذا ما تحقق ذلك بالفعل فلن يكون وضع قطاع الطاقة الإيرانيّ مثالياً، ومما يزيد من تعقيد الأمور أمام هذا القطاع أن قطاعات واسعة من الإيرانيين أصبحت لا تثق في الشركات الغربيّة من أجل تطوير قطاع الطاقة الإيرانيّ، خصوصاً بعدما أصبح مستقبل العلاقات الإيرانيّة-الأمريكيّة غير معروف في ظلّ إدارة الرئيس الأمريكيّ ترامب، وحتى لو استمرت دول الاتّحاد الأوروبيّ في دعم خطة العمل المشتركة الشاملة، على خلاف رغبة الرئيس الأمريكيّ الحاليّ، فإنّ كثيراً من شركات الطاقة الأوروبيّة المهمة سوف تظلّ مترددة في العمل بمشروعات الطاقة الإيرانيّة، خصوصاً مع زيادة احتمال تطبيق القوانين الأمريكيّة خارج الحدود الإقليميّة.

ومن جهة ثانية، سوف تظلّ قدرة إيران على جذب الاستثمارات الأجنبيّة في قطاع الطاقة متوقفة على ردّ فعل الشركات الأجنبيّة على صيغة عقد البترول الإيرانيّ الجديد،

التي تؤكد على ضرورة مشاركة الشركات الإيرانية، وبالطبع الشركات التابعة لقوات الحرس الثوري، الذي يخضع لسريان العقوبات الدولية عليه، وفي هذا الصدد ستحتاج الحكومة الإيرانية، حتى لا تنتهك عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلى إيجاد بعض أساليب العمل التي تسمح للحرس الثوري الإيراني بالحصول على حصته في قطاع الطاقة دون التأثير على التعاقدات مع شركات النفط الدولية، خصوصاً الأوروبية وربما الأمريكية في وقت لاحق. وبعبارة أخرى، ستكون هناك حاجة ماسة إلى الفصل الواضح بين شركات النفط العالمية والشركات الإيرانية التابعة للحرس الثوري الإيراني، عندما تتخرب هذه الشركات في العمل بقطاع الطاقة الإيراني. وحتى إذا نجح الإيرانيون في المدى القصير في جذب عدد من هذه الشركات للاستثمار في مشروعات الاستخراج والإنتاج، فإن النفط الإيراني لن يتدفق بسهولة إلى السوق العالمية نتيجة استمرار الأسعار المنخفضة للنفط.

في ضوء كل ذلك، يؤكد عدد من المراقبين أنه ليس بوسع طهران حالياً سوى الانتظار والترقب لما ستكون عليه العلاقات مع واشنطن، مع العمل في الوقت نفسه على تقوية علاقاتها مع روسيا والصين وباقي الدول الآسيوية، حتى لا تضع بيضها كله في سلة الشركات الغربية، وهنا يلاحظ وجود عدد كبير من الشركات الصينية والروسية واليابانية والكورية من بين قائمة الشركات المؤهلة للعمل في قطاع الطاقة الإيراني، والتي صدرت مؤخراً من جانب شركة النفط الوطنية الإيرانية (انظر الجدول 3).

جدول 3: قائمة الشركات المؤهلة لدخول المناقصات الرامية

إلى تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في إيران

المؤسسة الوطنية الصينية للنفط (CNOOC) البحري	محطة لوك أويل الروسية	شركة بوسكو دايو في كوريا الجنوبية
مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC)	شركة ميرسيك للنقل البحري في الدنمارك	شركة بي تي إي بي في تايلاند
الشركة الصينية للوقود النووي (CNPW)	شركة ميتسوبيشي موتورز في اليابان	شركة شلمبرجير في هولندا والولايات المتحدة

شركة دي إن أو للنفط والغاز في النرويج	شركة أو إم في الدولية للنفط والغاز في أستراليا	شركة شل في هولندا والمملكة المتحدة
إيني "الوكالة الوطنية للمحروقات" في إيطاليا	شركة أو إن جي سي فيديش الهندية للطاقة	شركة سينوبك المحدودة في الصين
شركة غازبروم نفط الروسية	شركة برينكو للنفط والغاز في فرنسا والمملكة المتحدة	شركة توتال الفرنسية
شركة إنبيكس اليابانية	شركة برتامينا للنفط والغاز الطبيعي في إندونيسيا	شركة ووترشال الألمانية
شركة «إيتوتشو» اليابانية	الشركة البولندية لتعدين النفط والغاز	
المؤسسة الكورية للغاز (كوغاز) في كوريا الجنوبية	شركة بلس بترول الأرجنتينية	

Source: Nioc

ومما قد يدعم من توجه الحكومة الإيرانية نحو شركات الطاقة الآسيوية لدعم قطاع الطاقة الإيراني أن كثيراً من الدوائر الرسمية وغير الرسمية تؤكد على خطورة الاعتماد بشكل كامل على الشركات الغربية، مشيرين إلى أن العقوبات التي فرضها الأتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من قبل ألحقت ضرراً بالغاً بقطاع الطاقة الإيراني منذ عام 2011، في حين أسهم التزام وبقاء الشركات الآسيوية، خصوصاً الشركات الصينية، في الحفاظ على قطاع الطاقة الإيراني، ويضيف هؤلاء بالقول إن دعوة الشركات الآسيوية للعمل في قطاع الطاقة (وفي فروع الاقتصاد الأخرى) تمثل «عرفاناً للجميل» نتيجة موافقها خلال السنوات السابقة التي شددت فيها العقوبات، كما أنها سوف تساعد أيضاً في تعميق العلاقات السياسية مع دول مثل الصين وروسيا، وهما من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي<sup>(20)</sup>، إلا أن التوجه الخارجي نحو شركات الطاقة الآسيوية والروسية في المستقبل لإنعاش قطاع الطاقة الإيراني لن ينجح في الغالب دون نجاح مماثل من جانب حكومة الرئيس روحاني في خلق نوع من التوازن مع الاعتبارات



الداخلية، ففي خلال سنوات العقوبات دخلت الشركات التابعة لقوات الحرس الثوري والكيانات الأخرى المرتبطة بالمعسكر المحافظ إلى قطاع الطاقة الإيراني، وبالنظر إلى نفوذها السياسي في الجمهورية الإسلامية، ستكون موافقة مثل هذه الشركات ومشاركتها في تطوير قطاع الطاقة الإيراني مع الشركات الأجنبية ضروريتين. ومن جهة ثانية يجب على الحكومة الإيرانية أيضاً التغلب على صعوبة بيئة الأعمال، التي تتسم بحسب وجهة نظر كثير من المستثمرين الأجانب بانتشار الفساد والتعقيدات البيروقراطية والقانونية الراهنة.

وأخيراً، يمكن القول إن وضع قطاع الطاقة الإيراني قد ينهار فجأة في المستقبل نتيجة سيناريوهين واردتين، وإن كانا مستبعدين في المدى المنظور. السيناريو الأول هو نشوب مواجهة عسكرية بين إيران من جانب والولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر، إذا لم تتوقف طهران عن سياساتها وممارساتها، التي تقوم على التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، ومحاولة الهيمنة وبسط النفوذ ونشر الفوضى والإرهاب في الدول العربية المجاورة، وتطوير البرامج النووية والصاروخية.

أما السيناريو الثاني فهو حدوث فوضى داخلية شديدة في إيران. فمن شأن استمرار الأحوال المعيشية والاقتصادية السيئة لدى غالبية الشعب الإيراني، رغم تنفيذ الاتفاق النووي، أن يؤدي إلى تنامي الغضب الشعبي، ومن ثم بروز حالة شديدة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد. ويتزايد احتمال هذا السيناريو الكابوس مع التباطؤ الحالي في انتعاش قطاع الطاقة الإيراني، الذي تنظر إليه القيادات السياسية الحالية باعتباره «طوق النجاة» لإيجاد موارد مالية جديدة تساعد على الخروج من أزمتها الاقتصادية المزمنة، وتقليل عجز الموازنة والديون الداخلية والخارجية ومعدلات البطالة، التي زادت على 8 ملايين عاطل، وتحد من مشكلة ارتفاع الأسعار التي يعاني منها الإيرانيون منذ سنوات.

## قائمة المراجع والهوامش

- (1) يسمح هذا الاتفاق، بشكل عام، بإزالة عديد من العقوبات المفروضة على إيران مقابل ضمان عدم امتلاكها أسلحة نووية، من خلال فرض رقابة دولية أكبر عليها. لمزيد من التفاصيل انظر:
- Samore, Gary, "The Iran Nuclear Deal: A Definitive Guide", Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University, Cambridge, (August 3, 2015). <http://cutt.us/ikUku>.
- (2) منذ عام 2006، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ستة قرارات يطالب من خلالها إيران بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقف تخصيب اليورانيوم، الذي من الممكن أن يُستخدم للأغراض السلمية أو في تصنيع قنبلة نووية أيضاً. وتضمنت القرارات الستة فرض عقوبات موسعة بالتدريج على إيران لإقناعها بالانصياع لطلبات مجلس الأمن. كما فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات منفصلة تتضمن حظراً على صادرات النفط الإيرانية والتعاملات المصرفية الإيرانية منذ عام 2012. ومن ناحية أخرى، يرجع تاريخ العقوبات الأمريكية المتوالية على إيران إلى أزمة الرهائن التي وقعت عام 1979، مدعومة بما سمته الولايات المتحدة «دعم إيران للإرهاب الدولي»، وانتهاكات حقوق الإنسان، ورفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتُمنع العقوبات الأمريكية جميع التعاملات تقريباً مع طهران، مع بعض الاستثناءات للأششطة التي وصفت بأنها «في مصلحة الشعب الإيراني»، والتي تتضمن صادرات المعدات الطبية والزراعية والمساعدات والمعاملات الإنسانية في ما يتعلق بالمواد الإعلامية كالأفلام. وفي نوفمبر عام 2011 استهدفت الإدارة الأمريكية عائدات النفط الإيراني من خلال التهديد بوقف التعاملات الإيرانية مع المؤسسات المالية الأجنبية بالولايات المتحدة التي تدير التعاملات المالية للنفط مع البنك المركزي الإيراني. ومن جهته، جُمّد الاتحاد الأوروبي في يناير عام 2012 أصولاً مملوكة للبنك المركزي الإيراني، كما فرض حظراً على جميع التعاملات التجارية للذهب والمعادن النفيسة الأخرى مع البنك وغيره من الهيئات الحكومية الإيرانية. وبعد مرور ستة أشهر، فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على استيراد النفط الإيراني وشرائه ونقله. وكانت الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حتى ذلك الحين تمثل نحو 20 في المئة من صادرات النفط الإيراني. كما طلب الاتحاد الأوروبي من الشركات الأوروبية أيضاً وقف التأمين على شحنات النفط التي تستوردها وفقاً لتعاقدات أبرمت قبل تطبيق الحظر، وهي الشحنات التي وافق الاتحاد الأوروبي على التأمين على 90 في المئة منها. وفي مارس 2012 استبعدت «سوفيست»، الهيئة المسؤولة عن إدارة التعاملات المصرفية الدولية، ومقرها بروكسل، إيران من النظام الخاص بها، مما يجعل من المستحيل تدفق الأموال من إيران إليها عبر القنوات الرسمية. وفي أكتوبر عام 2012 وقف الاتحاد الأوروبي أي تحويلات مالية مع البنوك والمؤسسات المالية الإيرانية، كما حظر استيراد الغاز الطبيعي أو شراؤه أو نقله أو بناء ناقلات النفط لحساب إيران.
- (3) «Spider Web: The Making and Unmaking of Iran Sanctions», REPORT 138, International Crisis Group, (February, 25 2013). <http://cutt.us/WKDhe>
- (4) «Iran Country Analysis Brie», U.S. Energy Information Administration, (June 2015, 19). <http://cutt.us/84gQA>
- (5) بلغت الاحتياطات النفطية الإيرانية في بداية عام 2015 نحو 158 مليار برميل مؤكد، وهو ما يعادل 10 في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي، وأكثر من 13 في المئة من احتياطات «أوبك».
- (6) بلغت احتياطات إيران من الغاز الطبيعي في يناير 2013 نحو 1201 تريليون قدم مكعب، لتحل المرتبة الثانية بعد روسيا. وتقع نسبة 80 في المئة من احتياطات الغاز الطبيعي الإيراني في الحقول غير المتشاركة، ولم تطوّر معظم هذه الاحتياطات.
- (7) منذ سبعينات القرن الماضي، تفاوت إنتاج إيران من النفط الخام إلى حد كبير. فقد بلغ متوسط هذا الإنتاج أكثر من 5, 5 مليون برميل/يوم في عامي 1976 و1977، بمعدل أقصى 6 ملايين برميل/يوم، لتحل المرتبة الأولى معظم هذه الفترة. ولكن منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 وبسبب الحرب مع العراق وتوقف الاستثمارات وفرض العقوبات وارتفاع معدل الانخفاض الطبيعي في إنتاج حقول النفط الإيراني، لم تتمكن إيران من العودة إلى هذه المستويات المرتفعة من الإنتاج. ثم عرقلت العقوبات الدولية التي سنت في عامي 2011 و2012 تقدم هذا الإنتاج، وخصوصاً أن العقوبات أثرت على الاستثمار في كل مشاريع النفط. ونتيجة لذلك، وصل الإنتاج إلى 2, 7 مليون برميل/يوم فقط في عام 2013، ثم أعلن وزير النفط الإيراني بيجان زنگنه في أبريل 2017 أن آخر معدل لإنتاج النفط الإيراني هو 3, 8 مليون برميل/يوم.
- (8) أنتجت إيران ما يقدر بنحو 5, 7 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الجاف في عام 2013. ويضم حقل جنوب فارس العملاق للغاز أكثر من 27 في المئة من إجمالي احتياطات إيران من الغاز الطبيعي المؤكدة، وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي في إيران.
- (9) يمتد مضيق هرمز عند أضيق نقطة بعرض 21 ميلاً، وتدفق من خلاله ما يقدر بنحو 17 مليون برميل/يوم عام 2013 (30 في المئة من النفط المنقول والمتداول بحراً)، و20 في المئة من تجارة النفط في جميع أنحاء العالم). وبالإضافة إلى النفط، تتدفق أيضاً كميات من الغاز الطبيعي المسال (LNG) عبر المضيق، خصوصاً من قطر، بما يمثل قرب 30 في المئة من تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً سنوياً.
- (10) أعلنت وزارة النفط الإيرانية مؤخراً، في أحدث تقاريرها، عن وصول صادرات النفط الخام ومكثفات الغاز الإيراني إلى 3 ملايين و50 ألف برميل/يوم في نهاية فبراير 2017. وكانت الدول الآسيوية مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، والشركات الأوروبية مثل الإنجليزية-الهولندية «شل» والفرنسية «توتال»، واليونانية «هيلينك»، والإيطالية «إيني»، من أهم العملاء المشترين للنفط الخام الإيراني.

(11) قدّر وزير النفط الإيراني الحالي الاستثمارات المطلوبة لقطاع إنتاج النفط الخام بقيمة 100 مليار دولار أو أكثر، بينما تشير تقديرات أخرى إلى أن هذا القطاع يحتاج إلى استثمارات جديدة تتراوح من 130 إلى 145 مليار دولار بحلول عام 2020 للحفاظ على عدم تراجع القدرة الإنتاجية الحالية.

(12) «Deciphering the Iranian leader's call for a resistance economy», Guardian, (April 2016, 19).

<http://cutt.us/OsPgJ>

(13) لا يزال الاتحاد الأوروبي يحتفظ بسريان عدة عقوبات على إيران، مثل فرض حظر على مبيعات الأسلحة وتكنولوجيا الصواريخ ومبيعات العتاد للقمع الداخلي. كما يواصل الاتحاد الأوروبي أيضاً إدراج 84 إيرانيًا ومؤسسة واحدة على قائمة أولئك الأشخاص والمؤسسات غير المؤهلين لزيارة دول الاتحاد الأوروبي لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان.

(14) رفعت الإدارة الأمريكية العقوبات الثانوية المفروضة على طهران والمتعلقة بعدم الانتشار النووي (التي تستهدف الأفراد الأجانب غير الخاضعين للقضاء الأمريكي) من خلال إصدار ما يعرف بالإعفاءات الرئاسية (presidential waivers)، أو من خلال عدم تطبيق الجزاءات رغم استمرار النص عليها. ورغم ذلك، استمرت الولايات المتحدة في تنفيذ العقوبات المفروضة على إيران بسبب انتهاكات حقوق الإنسان ودعم الإرهاب، وبالتالي لا تزال الشركات الأمريكية غير مسموح لها بالانخراط في قطاع الطاقة الإيراني. (15) يُعدّ هذا العقد هو الأول من نوعه منذ تخفيف العقوبات على إيران في أوائل عام 2016. وقد ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن مشروع تطوير المرحلة 11 من حقل «بارس» الجنوبي سيحتاج إلى استثمارات إجمالية تبلغ قرابة 4,8 مليار دولار. وتقدر التكاليف الإجمالية للمرحلة الأولى من المشروع بقرابة ملياري دولار. وستملك «توتال» حصة قدرها 50,1 في المئة، وستملك «سي إن بي سي» 30 في المئة، أما شركة «بيتروباس» فستملك 19,9 في المئة. وتتوقع وزارة الطاقة الإيرانية أن ينجح المشروع في نهاية المطاف ما تبلغ قيمته 54 مليار دولار من منتجات الغاز. استناداً إلى الأسعار الحالية. وسيبدأ الغاز في التدفق إلى السوق الإيرانية في عام 2021. وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع ملياري قدم مكعب يوميًا، أو 400 برميل/يوم من النفط المكافئ بما في ذلك المكثفات، وفقًا له «توتال». لمزيد من التفاصيل انظر: «إيران توقع صفقة ضخمة مع (توتال) الفرنسية لتطوير مشاريع في حقل (بارس) الذي تتشاركه مع قطر». <http://cutt.us/iLA5p>

(16) يشرف على قطاع الطاقة الإيراني المجلس الأعلى للطاقة، الذي تأسس في يوليو 2001، ويرأسه رئيس الجمهورية. ويتألف المجلس من وزراء البترول والاقتصاد والتجارة والزراعة والصناعة والمناجم وغيرهم. وتعدّ شركة النفط الوطنية الإيرانية (نيوك)، المملوكة للدولة تحت إشراف وزارة البترول، المسؤولة عن جميع المشاريع النفطية. وتتحكم الشركة أيضاً في صناعة التكرير وشبكات التوزيع المحلية. وبعد تشديد العقوبات الدولية على طهران في السنوات الأخيرة أصبحت شركة «خاتم الأنبياء»، التابعة للحرس الثوري، من أنشط الفاعلين في قطاع الطاقة الإيراني.

(17) كانت عقود إعادة الشراء تسمح للشركات النفطية العالمية بالدخول في عقود التنقيب والتطوير مع الحكومة الإيرانية من خلال إحدى الشركات التابعة الإيرانية. وبناءً على هذه العقود، يحصل المتعهد على رسم الأجر الذي يتحدد بناءً على عملية تطوير النفط أو الغاز، ويترك المفاوض لتوفير رأس المال اللازم. وعند الانتهاء من تطوير حقل معين تعود الإدارة مرة أخرى إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية أو الشركة الفرعية ذات الصلة. ويتم خصم الاسترداد من تكلفة رأس المال من عائدات مبيعات النفط والغاز. وكان معدل العائد على عقود إعادة الشراء يتراوح ما بين 12 و17 في المئة بفترة تمتد من خمس إلى سبع سنوات، وفقاً لكثير من الخبراء. (18) أكد العقد الجديد على عدم السماح بملكية الأجانب للاحتياطيات النفطية في إيران، وهو ما يمثل استجابة لمخاوف المحافظين من إمكانية سيطرة الأجانب على الموارد الطبيعية للبلاد، وهو الأمر الذي يمنعه الدستور الإيراني بوضوح.

(19) في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تلزم الولايات المتحدة بتعليق العقوبات الأمريكية على إيران بسبب الإرهاب أو انتهاكات حقوق الإنسان أو أنشطتها في مجال تطوير البرامج الصاروخية. ومن بين العقوبات الأمريكية التي لا تزال سارية، رغم تخفيف العقوبات الدولية المفروضة عليها نتيجة الاتفاق النووي:

الحظر على التجارة مع إيران أو الاستثمار فيها (الأمر التنفيذي رقم 12959).

معاقبة الكيانات الإرهابية (لا يخص إيران فقط) (الأمر التنفيذي رقم 13224).

معاقبة الكيانات المعنية بالانتشار (لا يخص إيران فقط) (الأمر التنفيذي رقم 13382).

قانون حظر انتشار الأسلحة النووية في إيران والعراق، والذي يفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتبع تكنولوجيا الأسلحة والأسلحة ذات الصلة بالدمار الشامل إلى إيران.

قانون عدم الانتشار في إيران وكوريا الشمالية وسوريا (إنكسنا).

الأوامر التنفيذية التي تعاقب على التدخل الإيراني في العراق (13434) ومساعدة نظام الأسد في سوريا (13572).

الأوامر التنفيذية (13606 و13628) المتعلقة بحقوق الإنسان أو بالتعبير الديمقراطي في إيران.

المؤسسات التي لم يتم «إلغاء إدراجها» في قائمة العقوبات، مثل قوات الحرس الثوري الإيراني والجيش والكيانات المتصلة بالإرهاب والكيانات ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان.

جميع العقوبات الناجمة عن تسمية إيران كدولة راعية للإرهاب.

لوائح وزارة الخزانة الأمريكية التي تمنع إيران من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي.

لمزيد من التفاصيل انظر:

Frequently Asked Questions Relating to the Lifting of Certain U.S. Sanctions under the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) on Implementation Day. <http://cutt.us/1ZG8b/Action>

(20) «Iran, China to increase energy cooperation when sanctions Removed Zingano» Press TV, (April 2015, 10). <http://cutt.us/8qD2q>